

اولاد يوسف بن ديب الحمد وعلى ودياب وصبيحه وفطوم وجفلة وشمسه وقره وثينه اولاد حازم بن دياب واحمد بن شاهين الابراهيم وسليمان بن محمد ومحمود اولاد ديوب بن حسن وحدو بن خضر وابراهيم بن يونس الاحمد وديبه بنت خضر بن علي الوروس وضالح وسليانة وحسنه اولاد يوسف بن خضر وعلى وابراهيم اولاد ضاهر الدعاس ورؤفان ويوسف اولاد احمد بن مصطفى اليوسف ويونس بن محمد ديب ويونس وحسن ويوسف اولاد احمد الياس من اهالي قرية الريمه قبل استقرضوا مبلغاً قدره اثنان وستون ألفاً وخمماية قرش من رفي بك بن فارس افا الطيفور وعارف بك بن ابراهيم افا الطيفور وتأميناً لهذا المبلغ قد اقرعوا لها فراغاً بالفاء جميع اثلاثة الاف واسمى والثلاثون دوناً ونصف الدورم اراضي سليخ بالقرية المذكورة الملوحة الحدود ونحو انقضت المدة وجري تسليمهم فلم يدفعوا دينهم فبناء عليه اعتباراً من تاريخه اذناه طرحت الدونمات المذكورة بالزاد البليي مدة خمسة واربعين ثم خمسة عشر يوماً مدة الاحالة الاولى فمن كان له رغبة بالتسديد فليراجع دائرة طابور لواء حما والدلال الحاج محمد بطايع ولاحاطة العموم علماً بذلك صار اعلان الكيفية

في ٢٤ اغسطس سنة ١٢٠٠
اعلان من دائرة طابور قضاء المسمية
ان احمد وجعفر ومحمد ومحمد اولاد

كريم الكرمان وسعد الدين ابن عبد الكريم الكرمان من قرية غياغب كانوا بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٢٢٤ استدانوا مبلغ اربعين الف قرش صاغ من امين افندي وتوفيق افندي العمري ولقاء ذلك قد اقرعوا قرناً بالفوامع الوكالة الدورية ماهو جار بصرفهم من الاراضي بالقرية المذكورة خمسة حصص من سبعة حصص البالغ مجموع ذلك ٢٣٥٠ دونم ضمن اثني عشر موقع ارض وذلك بموجب سند مدانية بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٢٢٤

وبناء على مضي المدة وعدم تأدية الدين المار ذكره ووقوع وفاة احمد عن ولديه يحيى الدين وخيرو ووفاته محمود عن اخواته المذكورين عبدو ومحمد ومحمد جري اخبار المديونين المرقومين بواسطة هيئة الاختيارية اولاً وثانياً وصار اعلان ذلك مراراً في جريدة العاصمة بالعدد ٢٩ و ٦٥ و ١١٤ و ١١٥ و ١٤٤ تاريخ ٢٤ مايس سنة ١١٩٩ وفي ٩ تشرين اول سنة ١١٩٩ وفي ٩ نيسان سنة ١٢٠٠ وفي ١٥ تموز سنة ١٢٠٠ وسيبقى ٥ اغسطس سنة ١٢٠٠ كما وان لدى طرح المحصن المذكوره يمتد الزيادة فقد تقرر مرادها وحجز اموالهم واملاكهم وادارتها بمعرفة الضم خمسة في المئة ثم تجري حالتها التقطعية من قانون الجزاء واستقامتهم من الحقوق المدنية احدى واربعون الف وخمسمائة قرشاً صحيحاً وبما ان قد فهم مؤخراً من الشهادة الواردة من هيئة اختيارية القرية المذكورة بان عبدو

ومحمد اولاد كريم وسعد الدين ابن عبد الكريم المرقومين مجهول محل اقامتهم فتوفياً للادة الثالثة من تعليمات مزايدة الاملاك المروعة قد اعطى لهم مهلة مدة شهر واحد لكي يقضوه بمحضروا او يحضروا من بنوب عنهم لاجل دفع المبلغ المذكور واذا لم يحضروا ولم يحضروا باقي الاشخاص المديونين المذكورين اجراء الاحالة التقطعية الى الطب الاخير وعليه صار اعلان الكيفية

بيح ١١٨ دونماً
بقرية كازو
بما ان احمد بن علي السيد حسين التولي من اهالي قرية كازو التابعة لحما استدان من محمد القادر بن محمد العمر مبلغاً قدره الفاً قرش وباعه بمسك بالفوامع المئة والثمانية عشر دونماً اراضي سقي وسيل الكائنة بالقرية المذكورة المملوكة الحدود وقد انقضت المدة وورثة المديون لم يودوا دينهم لهذا وضعت الدونمات المذكورة بالزاد البليي ومضت مدة المزايدة خمسة واربعين يوماً والآن جرت حالتها الاولى بيد قدره ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش لمدة خمسة عشر يوماً وقبل الضم خمسة في المئة ثم تجري حالتها التقطعية فمن كان له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابور لواء حما والدلال الحاج محمد بطايع طرحت بمائة الحكومة العمومية

يراجع عن اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتفليح والامانات الرسمية لمحمود قرشاً سوريا بصورة مطبوعة ورقشاً عن كل مطبوع من الاعلانات الاجلية والتجارية



تاريخ اثنان سنة ١٣٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية
بدل الاثني عشر السوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة و٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما لا قرش خارجها
لنقطة الجريدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق : الخميس ٢٤ محرم الحرام سنة ١٣٣٩
نصدر مرتين في الاسبوع
و ٧ تشرين الاول سنة ١٢٢٠

ايقاف تنفيذ قانون

صورة قرار مجلس الشورى المؤرخ في ٣ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ ورقم ١١٤
تلي في الشعبة الاولى لمجلس الشورى المذكرة الواردة من رئيس البعث للدولة المتدبة في دمشق والمحاللة الى المجلس من قبل الوزارة المؤرخة ١٢٠٠/٩/٢ ورقم ٣٤٩ ملخصها :
انه يوشى باعداد قرار يمين بصورة قانونية كيفية دفع المديون المستحقة للمستطعة وفقاً لاحكام قانون تأجيل الديون (الموراتوريوم) وذلك يطلب رئيس البعث المشار اليه اصدار الامر بايقاف تنفيذ الاحكام القانونية القاضي بدفع الديون ذهباً او فضة وتأجيل حل السائل المشابهة لتلك النوع ريثما يصدر القانون الجديد

ولدى المذكرة تبين ان قانون تأدية الديون المبحوث عنه كان وضع مؤقتاً بحسب ما اقتضته الحال في ذلك الوقت ولما كان رئيس البعث للدولة المتدبة يطلب الان تعطيل احكام القانون المذكور الى ان يصدر قانون جديد يتضمن كيفية تأدية الديون المستحقة وكان وزير المالية يوافق على طلب الرئيس المشار اليه فلها تقرر بالاتفاق ايقاف تنفيذ احكام القانون المختص بتأدية الديون وبالمواد المعدلة من القانون المذكور الى ان يصدر القانون الجديد المنوه في مذكرة رئيس البعث المشار اليه ورفع هذا القرار للهيئة العامة لاجل تصديقه وقد صدقته الهيئة العامة

مسألة الاعشار

قرئت تذكرة وزير المالية المؤرخة في ١٩ ايلول سنة ١٢٠٠ ورقم ٣٣٦ ومغادها ان المادة الخامسة والخمسين من نظام الاعشار تقضي بتجزيل ما يلحق بالمصنوعات من الحمار العظيم بسبب حرب او عصابة وما شاكلها من الاسباب القاهرة من بدل الالتزام وتشترط بذلك صدور حكم من

ولدى المذكرة تبين ان المادة المذكورة صراحة بشأن القرى التي تقي اعشارها بصورة القطن او التي تتسدر على اهليها بالكفالة المتسلسلة وكان يتعذر مراجعة كل فرد من اصحاب المصنوعات في مثل تلك القرى للحاكم فان الوزير المشار اليه يرى ان يراجع امثال هؤلاء مجالس الادارة التابعين لمسا لانيات بمقدار الضرر والحسار اللاحق بهم على ان لا تنفذ القرارات التي تعطيها مجالس الادارة في هذا الشأن ما لم تقرن بتصديق وزارة المالية

ولدى المذكرة تبين ان العمل بما اقترحه وزارة المالية في هذا الصدد ينتج باباً واسماً لسوء الاستعمال وذلك يؤدي في اكثر الاحيان لضياع حقوق الخزينة ولذلك تقرر تطبيق احكام المادة الخامسة والخمسين من نظام الاعشار بحق القرى التي تقي اعشارها على طريقة القطن او التي تقي على اهليها بالكفالة المتسلسلة وذلك باعتبار كل فرد من الاهالي المقيمين في القرى المذكورة بمثابة الملتزم

في ١٢ - ١٣ محرم سنة ١٣٣٩
و ٢٥ - ٢٦ ايلول سنة ١٢٢٠

هذه امانة العمل

هدية قيمة

ان حضرة الحبيب السيب الامير
الامير السيد طاهر الجزائري قد اهدى الى
دار الكتب العربية حفظه الله ثلاثة كتب
الواحد مطبوع وهو كتاب تحفة الزائر في
ما أثر الامير عبد القادر واخسار الجزائر
والآخران مخطوطان على غاية من النفاسة
وهما كتابا [المواقف] و[ارشاد المسالك الى
مناقب الامام مالك مع تذكرة الحفظ ونصرة
الايضا] فتوبات هذه الهدية القيمة بكمال
الشكر والامتنان وزير المعارف
محمد كرد علي

اوقات الزيارة

ان اوقات الزيارة والمراجعة لرئاسة
الوزراء بعد انظر من الساعة الثالثة الى
الخامسة بعد الظهر كل يوم ماعدا الاثنين
والثلاث

توحيد صندوقين

جاء في كتاب وزير المالية المؤرخ
في ٣ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ وبلغ ٧٨١٨
انه بالنظر للتشكلات الاخيرة التي
قضت بتوحيد صندوق الخزانة العامة
ومديرية مالية الشام وحصر معاملات
الصرف في الاخير منهما بنهي مراجعة
الادارية المودعة فيها بشأن المبالغ التي يجب
صرفها باسم دائركم فيبلغ ذلك الجري على
متنصاف وتلخيصه كل صفحات الجرائد والسلام

عليكم في ٢١ محرم سنة ١٢٠٠ وفي ٤ تشرين
الاول سنة ١٢٠٠

وزير الداخلية

محمد عطا

مفادرة فصل الولايات المتحدة
مفادرة الحاضرة فصل الولايات
المتحدة الاميركية جورج بونغ بضعة شهر
باجازة سمحت لها حكومتها وسيمد بروية
للمصالح الاميركية مدة اغلاق هذه القنصلية
ايوليا الى السيد دونه فصل اسبانيا اعتباراً
من بدء تشرين الاول سنة ١٩٢٠

تكذيب

نشرت الجرائد المحلية اخباراً عن
احداث بعض تميمات جديدة في وزارة
الدالية فان هذه الاخبار لا تصيب لها من الصحة

تعطيل صحيفة

اثبتت جريدة سوريا الجديدة في
عدد المصادريوم ١٠/١٠ اخباراً حذفتها
الراقية فموقبت بتعطيلها ثلاثة ايام اعتباراً
من ٦ تشرين الاول سنة ١٢٠٠

رفع مدير الشرطة السلام الى وزارة
الداخلية تذكراً قال فيها جاء في العدد
١٠٩٩ من جريدة البرق تحت عنوان (عرش
سوريا في ايدي البوليس) انه طراً مناصح
رئيس البعثة انت بعض رجال البوليس

يشغلون لتخيم مضطربة لترشح السامد احمد
فامي بك الى عرش سوريا فانذر رئيس البعثة
مدير البوليس بان هذا العمل يناقض المسلك وانه
ينبغي محاكمة مرطد القائمين بهذا العمل الخ
مما لا صحة له لان رجال البوليس لم يقوموا
بمثل هذه الاعمال غير شرعية منهم تثبتت منذ
شهر فطر ديارم رئيس الوزارة حالاً ولم يرسل
رئيس البعثة انذاراً

مكتبات بتواقع مغفلة
كبت النيا وزارة المعارف المحلية بان
كثيراً ما يأتيها مكتبات بتواقع مغفلة يضمنها
اصحابها انتقادات موجبة الى المعلمين او غيرهم
من رجال المعارف ثم يتبين لنا بعد انظر فيها
انها غير مبنية على دعائم وثيقة وفي هذا الامر
من التشويش ما فيه
ان من الواجب على الذين يخرجون باسم
مختص بالمعلمين او بالمعارف ان يكونوا
وزارة المعارف رأساً او تكون مكتباتهم فيها
بتواقع صريحة اجتناباً للتشويش وتحريماً
للاصول الى الصواب من اقرب الطرق
والسلام عليكم

الجمهورية الفرنسية

الجلسة العسكرية الحربية للفرقة الثالثة
الساكنين حالياً بدمشق
حكم باسم الشعب الفرنسي
لقد اصدر المجلس العسكري الحربي المشار
اليه والملتزم الان بدمشق بتاريخ ٩ آب سنة ١٢٠٠

باتفاق الآراء وبعد سماع مقررات
وادعاءات المفوض العسكري - كلاً على
عبد القادر سكر وشكري الطباع واحمد
قديري وخير الدين الزركلي وتوفيق مفرج
وطهال بكر ظاظا ورياض الصالح وعمر
يهران وحسني رمضان وسليم عبد الرحمن
وعمر شاكر وعادل أرسلان وعثمان قاسم
وتوفيق البازجي ووجيب الشهابي ورفيق
التيبي ومحمد علي التميمي وحكم بمثل
الاحكام الآتية الذكر في ١٤ ايلول سنة
١٩٢٠ على علي زلفو السوربي المولد
والقاطنين بدمشق حيث ثبت ان المذكورين
استعملوا التدابير المادية وقواهم العقلية
بمصادرة اعداء الحكومة الفرنسية وتجهيز
مشاريعهم فيعلمهم هذا عدوا مجرمين
وستوجب عليهم المجازاة وفقاً للواد ٦٣ و٢٠٥
من القانون الحربي العسكري وقانون ١٤
نوفبر سنة ١٩١٨ فلهذه الاسباب وطبقاً
للواد المذكورة حكم عليهم بمقوبة الاعدام
وبمصادرة جميع املاكهم كافة وحكم عليهم
ايضاً وفقاً بمادتي ١٣٩ من قانون العقوبات
السكوية و(٩) من قانون ٢٢ يوليو
سنة ١٨١٧ بتفريمهم جميع مصاريف المحاكمة
على ان تحصل من اموالهم وتدفع الى خزينة
الحكومة الفرنسية رأساً
وان الحكم الحالي اصبح متختم الانفاذ
من يوم ١٩ آب سنة ١٢٠٠ ومن ١٤ ايلول
على الاخير بمصاريف المحاكمة تبلغ ٩٨ فرنك

جاءنا من قيادة الدرك العام ما يأتي :
ان تكرر حادثات التفجير القنابل في
البلدة يدل دلالة واضحة على انه لا يزال
لدى الاهلين قنابل يدوية مختلفة الجنس وانه
بالنظر لجهلهم صورة استعمالها تنفجر في اكثر
الاحيان بين ايديهم وتقتضي على حياة البعض
منهم ولهذا فلي كل من يوجد لديه شيء من
هذه القنابل او المواد المشتعلة ان يسلمها حالاً
الى قيادة لواء الدرك واذا ظهر بعد الآن
عند احد قنابل او انفجرت لديه يعاقب
عقاباً صارماً في ١٠/١٠/٢٠

اسعار السحب على باريس

يوم ٤ تشرين الاول سنة ١٢٠٠
٥٢٣٠٠٠ البيرة الانكليزية بالفرنكات
٥٣٦٠٠ المصرية
٢٠ ٨٢٦٦ المصرية بالفرنكات السوري
٢٨ ٣٧٦ السورية بالفرنكات المصري

احكام استئناف الجواز

بنتيجة المحاكمة الجزائية بمحاكمة الجنائيات
في دمشق على مادة سرقة بتدقيقات من
مستودع الاسلحة العسكري في قضية
التمنيطة المسندة الى المتهمين القارين نعمان
امين الخناج قنشاوه وابراهيم بن الحاج قنشاوه
من اهالي القرية المذكورة وقانونهم المرقومين
ظهر ان نعمان المرقوم تهاجر على ارتكاب
الجرم الواقع مع رفيقه الموقوف شريف مزار
والآخر ابراهيم ايضا تدخل في هذا الجرم

فرعيان قد حرض اخاه على ايقاع هذا الجرم
فاجتمعت آراء هيئة المحاكمة في ٣ ذي القعدة
سنة ١٢٠٠ و٢٨ تموز سنة ١٢٠٠ على تجريدها
بالجناية والحكم بوضع الاول نعمان في الكورك
ثلاث سنوات توقيفاً للمادة ٢٢٠ من قانون
الجزاء ووضع الآخر ابراهيم بالكورك ايضاً
سنتين توقيفاً للمادة المذكورة بدلالة المادة ٤٥
من القانون المذكور وحجز اموالهما واملاكهما
وادارتها بمعرفة المحكمة واعلان الكيفية في
الجرائد المحلية وتقريرهما بمصاريف المحاكمة
وطبقاً فقد نظمت هذه الخلاصة لتبلغ
حسب الاصول في ٨ محرم سنة ١٢٠٠ و٢١
ايلول سنة ١٢٠٠

بتبعية المحاكمة الجزائية بدعوى قتل
سيد بن محمد القيس من اهالي وسكان قرية
الرحية التابعة لقضاء جبرود رتباً بالارصاص
المسند الى المتهم القار شريدي بن الشريدي
من اهالي وسكان القرية المذكورة الذي لم
يثبت وجوده في المدة الممنوحة له بالقرار الذي
تبليغ واعان بموجب المادة ٣٧١ من قانون
اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة
الاثام الصادرة بحق من حاكم متفرد القضاء
المذكور قد ثبت وتحقق ان المتهم شريدي
المرقوم قتل المقتول المرقوم وانت حركته
مطابقة للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء توقيفاً
للمادة المذكورة حكم عليه بوضعه بالكورك
مدة خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ
دخوله السجن وحجز امواله واملاكه وادارتها

هذه هي الاصل